

فوق الطاولة

د. سعد بساطة

معلومة: «نادي روما» لا يهتم بالفوتبول!

منذ مطلع الألفية الثالثة تنتاب كوكبنا كوارث لم تكن بالحسبان: حروب أهلية؛ جفاف؛ فيضانات؛ زلازل؛ أعاصير؛ جوائح (آخرها الكورونا وأخواتها)؛ مترافقة في الوقت ذاته بتحليلات وتصريحات حول مؤامرة كونية مزعومة لإنقاص عدد البشر بشكل قسري.

وهي نتائج أو أسباب لتوقف أو تهجر الاقتصاد؛ المزمع عنه أنه يهدف لرفاه الشعوب! قبل ذلك بعد أن تم تأهيلها بكلف تأهيل وصيانة للمجموعتين لحدود ١٢٤ مليون يورو، على حين سيتم العمل على تأهيل وإصلاح وصيانة بقية المجموعات في المحطة (٢-٣) لإدخالها في الخدمة خلال المرحلة المقبلة بكلفة تأهيل تصل لحدود ١٥٥ مليون يورو.

وكان وزير الكهرباء غسان الزامل بين له الوطن، أن ثلاث مجموعات أهمها في محطات توليد حلب وبناباس تعمل على مادة الفول ستدخل الخدمة مع نهاية شهر أيلول الماضي مقررًا أن هذه المجموعات ستدخل أكثر من ٤٠٠ ميغاط و للشبكة بعد إدخالها في الخدمة وأنه على النوازي لذلك ستدخل عدة مشروعات للطاقة الجديدة حين الخدمة قبل نهاية العام الحالي منها نحو ١٠٠ ميغاط و والطاقة الريحية مطلع العام ٢٠٢٤ ونحو ١٠٠ ميغاط و من مشروعات

من العام ٢٠٠٨ والنادي يشغل مقره الرئيسي في ونترور /سويسرا. وضمن الأعضاء الناشطين فيه شخصيات مرموقة من كل أنحاء العمورة. ويمثل اللقاء السنوي الذي عقد في نورفوك، فرجينيا، في جامعة أولد دومونون الفكر السياسي الجديد؛ وقد تبني نموذج حدود النمو، الذي يشير إلى أن الاتجاهات المتناقضة لنمو السكان وتبدي إنتاج الغذاء وتلوث البيئة ونضوب الموارد يمكن أن تجعل معدلات النمو الحالية تصل إلى نهايتها خلال مئة السنة المقبلة. وهذا يسمى نموذج نادي روما؛ لأن الدراسة بدأها النادي وأشرف عليها معهد ماساوشوستس للتكنولوجيا MIT.

تشير تلك الدراسة إلى أن معدل نمو السكان يكون بشكل أسّي قياساً بالعروض من الغذاء الذي يتناقص بمرور الزمن، كما أن الإنتاج الصناعي سوف ينخفض أيضاً نتيجة نضوب الموارد المعدنية في باطن الأرض وكذلك الوقود الأحفوري أيضاً، ثم ستنتشر المجاعة بنهاية مئة السنة المقبلة. غني عن القول إن تلك النظرية قد تعرضت للعديد من الانتقادات؛ حيث إنها افترضت محدودية التقدم التكنولوجي رغم أن هذا المتغير ينمو على نحو متزايد، كما أن النمو السكاني الذي افترضته الدراسة ينمو بصورة سريعة يمكن الحد منه، وأن النموذج يتجاهل أهمية العلم باعتباره حافزاً للاقتصاد لاستخدام الموارد النادرة والبحث عن بدائل متاحة؛ ونظر في الختام رأي أحد أهم العلماء البريطانيين (والمؤثر بيمالتوس) ألا وهو تشارلز داروين (الذي تضاربت الآراء بشأن تقييم نظريته بالنشوء والارتقاء) فقد تنطلق لحل المأزق بجملة واحدة «البقاء للأكثر ملاءمة»؛ فهل كان يلجم إلى اقتراب كارثة وشيكة؛ تحد من التزايد البشري؟ وبالتالي تعيد للعالم توازنه البيئي بحيث لا يبقى إلا من يستحق البقاء!

بطاقة ٢٠٠ ميغاط و.. المجموعة الأولى من محطة توليد حلب تدخل في الخدمة مصدر في «الكهرباء» لـ«الوطن»: تكلفة صيانة وتأهيل المجموعتين الأولى والخامسة بلغت ١٢٤ مليون يورو

عبد الهادي شباط



رجح مصدر في وزارة الكهرباء إدخال المجموعة الأولى من محطة حلب بالخدمة بطاقة إنتاجية تصل لحدود ٢٠٠ ميغاط و، وذلك بعد الانتهاء من أعمال التأهيل والصيانة وهذه الكمية تعادل نحو ١٠ بالمئة من حجم التوليد المتاح خلال الفترة الحالية على الشبكة، وكانت المجموعة الخامسة دخلت بالخدمة قبل ذلك بعد أن تم تأهيلها بكلف تأهيل وصيانة للمجموعتين لحدود ١٢٤ مليون يورو، على حين سيتم العمل على تأهيل وإصلاح وصيانة بقية المجموعات في المحطة (٢-٣) لإدخالها في الخدمة خلال المرحلة المقبلة بكلفة تأهيل تصل لحدود ١٥٥ مليون يورو.

وكان وزير الكهرباء غسان الزامل بين له الوطن، أن ثلاث مجموعات أهمها في محطات توليد حلب وبناباس تعمل على مادة الفول ستدخل الخدمة مع نهاية شهر أيلول الماضي مقررًا أن هذه المجموعات ستدخل أكثر من ٤٠٠ ميغاط و للشبكة بعد إدخالها في الخدمة وأنه على النوازي لذلك ستدخل عدة مشروعات للطاقة الجديدة حين الخدمة قبل نهاية العام الحالي منها نحو ١٠٠ ميغاط و والطاقة الريحية مطلع العام ٢٠٢٤ ونحو ١٠٠ ميغاط و من مشروعات

الطاقة الشمسية في أكثر من موقع، وأنه نظراً لمحدودية حوامل الطاقة وخاصة مادة الغاز الذي تراجعت معدلات توريده خلال المرحلة الأخيرة سيتم التوسع في إدخال مجموعات التوليد العاملة على مادة الفول التي يتم العمل على رفع معدل توريدها عبر بعض الإقفاص التي تسمح بزيادة كميات الفول المتاحة. ويعاني قطاع الكهرباء مشكلات متعددة في البنية التحتية وخطوط النقل والتوزيع والعديد من مستلزمات المنظومة لكن المشكلة

البيع على البطاقة العائلية

«الزراعة» ستطلق مبادرة للبحث على زراعة الأشجار المثمرة في الحدائق المنزلية

حيدر لـ«الوطن»: رفع أسعار الفراس جاء نتيجة الطلب عليها وبعد دراسة تكاليفها

هناء غانم



ارتفعت أسعار الفراس المفضلة بفقر وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا مقارنة مع أسعار العام الماضي بين ٣٠ إلى ٣٥ بالمئة نتيجة ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج. وتم بموجب القرار تحديد أسعار الفراس المفضلة المنتجة لدى المراكز الزراعية التابعة لوزارة الزراعة ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ والجاهزة للبيع للفوسم والبذرية والعلف والفاسال والمزروعة ضمن كيس. وبين القرار أن سعر الغرسة المفضلة من الفلاح والإجاص والخوخ والدرناق واللوز والتوت والشمش والجارتك بـ ٣٣٠ ليرة، وسعر غرسة كل من الفلاح والإجاص والخوخ والدرناق واللوز والشمش والتوت وكيس، بالإضافة إلى غراس الحمضيات والكرمة والكرز والكاكي بـ ٤٠٠ ليرة والجوز ٥٠٠ ليرة، وسعر غراس الفستق الحلبي بكيس ١١٠٠ ليرة ودون كيس ١٠٠٠ ليرة.

وأشار القرار إلى أنه فيما يخص الفراس البذرية فإن سعر كل من غراس الفستق الحلبي مشل والجوز مشل والتوت والحلب والزفير والنخيل والبذري والإكسي دنيا بـ ٢٨٠ ليرة، والفستق الحلبي بكيس والجوز بكيس بـ ٣٥٠ ليرة، وكل من اللوز المشل والشمش المشل بـ ٢٠٠ ليرة، واللوز بكيس والشمش بكيس بـ ٢٥٠ ليرة، والكاكادو بـ ٤٠٠ ليرة. كما حدد القرار أسعار عقل وفاسال الزيتون بـ ٣٥٠ ليرة وكل من الجارتك والكرمة المجزرة والكوي

بـ ٢٨٠ ليرة والتين والرمان والتوت والوردية الشامية مشل بـ ٢٠٠ والعباب بـ ٣٣٠ ليرة وعقلة كرمه أصل أمريكي بطول ١م دون تجذير وقلم تطعيم من تاريخ ٢٠٢٣/١٢/١، وحسب طبيعة كل منطقة، وحول ارتفاع أسعار الفراس مقارنة مع الموسم الماضي أكد مدير الإنتاج النباتي المهندس أحمد حيدر لوطان أن هناك لجنة قامت بدراسة التكاليف وبناء عليه تم تحديد أسعار الفراس، مبيّن أن ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة الطلب الكبير عليها وقلة العروض يعتبر سبباً أيضاً في رفع أسعارها.



«العقاري» يرفع سقف السحب اليومي إلى ٥٠٠ ألف ليرة

مدير الدفع الإلكتروني لـ«الوطن»: الخدمة مقدمة من دون أي رسوم إضافية وعلى المواطنين الاستفادة من الربط مع المصارف الخاصة



علمًا أن الرسوم المترتبة عليها كانت تتم بتقديم طلب من حامل البطاقة وتقاضي مبلغ ٣٠٠٠ ليرة رسم سحب.

ودعا سليمان المواطنين إلى ضرورة تخفيف العبء الحاصل على الصرافات وتخفيف الإزدحام من خلال الاستفادة من خدمات الربط الإلكتروني مع المصارف الخاصة، مشيراً إلى أنه يمكن لحامل بطاقة المصرف العقاري السحب من أي من صرافات البنوك التالية: البنك العقاري وبيبلوس والشرق ومصرف التوفير، وبنك بيمو السعودي الفرنسي والمصرف الدولي للتجارة والتمويل، والبنك العربي وفرسبنك، وبنك سورية والمهجر، إضافة إلى بنك الأردن سورية وبنك قطر الوطني، موضحاً أن هذا الإجراء أتى بعد ربط جميع البنوك بشبكة واحدة على أن يتاح ذلك لكل المصارف العاملة الأخرى أيضاً، كما أنه سيتم دراسة رفع سقف السحب اليومي من البنوك الخاصة لأكثر من ٢٠٠ ألف ليرة في اليوم الواحد تماشياً مع خدمات المصرف العقاري الأساسية.

انوار هيغا

كشف مدير الدفع الإلكتروني في المصرف العقاري المهندس سامر سليمان أن المصرف قام برفع سقف السحب اليومي لبطاقات المصرف العقاري إلى خمسة ألف ليرة بعد أن كان ٢٠٠ ألف ليرة في اليوم الواحد، موضحاً أن هذا القرار جاء تماشياً مع رفع سقف الرواتب والأجور، وضماناً لتوفير خدمات إضافية للمستفيدين من خدمات المصرف.

وأكد سليمان في تصريح خاص لـ«الوطن» وجود صرافات آلية تدعم عمليات سحب تصل لحدود ٣٠٠ ألف ليرة للسحبة الواحدة، وأخرى ٢٠٠ ألف ليرة، وعليه يستطيع المواطنون الاستفادة من الخدمة بإمكانية سحب المبلغ على دفعتين خلال يوم واحد.

وعن الرسوم المترتبة على الخدمة المضافة من المصرف، بين سليمان أنه حالياً لم يتم احتساب أي رسوم على هذه الخدمة.

لماذا لم تنخفض الأسعار مع انخفاض الدولار؟

مصدر في التموين لـ«الوطن»: عشرة أيام سيلمس المواطن انخفاض أسعار السلع في الأسواق



رامز محفوظ

وبخصوص انتشار ظاهرة بيع الخبز عبر باعة جوالين ينتشرون أمام الأفران أوضح المصدر أن هناك دوريات يومية تقوم بها مديرية تموين دمشق على الأفران ويتم ضبط العديد من هذه الحالات يومياً، لافتاً إلى أن الاتجار بالخبز المدعوم ممنوع منذ باتاً وعقوبة الشخص الذي يبيع الخبز أمام الأفران السجن. وعن واقع الأسواق ومتابعتها أكد المصدر أن هناك نحو ٣٥ دورية تابعة لمديرية تموين دمشق تحول يومياً على أسواق دمشق وتنظم عدد من الضبوط بحق المخالفين، مشيراً إلى أن عدد الضبوط المنظمة يومياً في أسواق دمشق عبر مديرية التموين نحو ٥٠ ضبطاً وسطياً. وبالنسبة لعدم انخفاض الأسعار في الأسواق رغم انخفاض سعر الصرف في السوق الموازي أكد المصدر أن الأسعار ستتناقص خلال مدة تقارب عشرة أيام وسيلمس المواطن هذا الانخفاض، لافتاً إلى أن بائع المرقق لا يزال متمسكاً بالسعر ويبيعي محافظاً على سعر مبيعته لفترة محددة ومن ثم سينخفض سعره في حين أن المنتج يخفض سعره عند انخفاض سعر الصرف. هذا وتعمل مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق على تفعيل دورها الرقابي في الأسواق مع تكثيف جولاتها اليومية على الأفران، بهدف كشف أساليب التلاعب والغش

وضبط المخالفين والفاستدين، وفي هذا الإطار قامت دوريات الرقابة خلال جولاتها أمس على مخبز الشيخ سعد الاحتياطي بمتابعة ضبط بيع مادة الخبز عبر الباعة غير النظاميين في منطقة الشيخ سعد وخاصة جانب المخبز حيث قامت بتوجيه العاملين في المخبز بعدم التعامل مع الباعة الجوالين، مشددة على ضرورة التعامل مع المواطنين بطريقة حسنة ومنع البيع لأكثر من بقاتين للشخص الواحد وذلك تحت مظلة اتخاذ الإجراءات القانونية اللازم بحق كل مخالف، وخلال الجولة تظلم عناصر حماية المستهلك بضغط بحق باعة جوالين بمخالفات تتجمع البطاقات الذهبية بغرض الاتجار بالمواد المدعومة والخبز بطريقة غير مشروعة، أما فيما يتعلق بالمشاكل النقطية فقد ضبطت الدوريات الرقابية بالتعاون مع قوى الأمن الداخلي عدداً من الأخطاء بمخالفة حيازة بنزين مجبول المصدر في مناطق المزة والبيدان، ويهدف المراقبو الأسواق والتأكد من مدى انسيابية البيع فيها والتزام التجار بالتسعيرات النظامية ضبط عناصر حماية المستهلك في مناطق متفرقة من العاصمة عدداً من المشات والفعاليات التجارية بمخالفة تتعلق بالأسعار وعدم الحصول على سجل تجاري، ووصلت قيمة غرامات الضبوط المنظمة إلى ٦,٣٠٠,٠٠٠ ليرة.

انخفاض أسعار المواد الغذائية في العالم.. ماذا عن سورية؟

كوسا لـ«الوطن»: المنتجات في سورية محكومة بالتكاليف المضافة داخلياً إضافة إلى مزايا الحلقات الوسيطة

جلنار علي

يقول خبراء الاقتصاد دائماً: إن الاقتصاد السوري مرتبط بالاقتصادات العالمية ويتأثر بالأزمات، لذا فمن الطبيعي أن يرتفع سعر أي مادة محلياً نتيجة ارتفاعها عالمياً، وهذا الأمر تعتبره الجهات الحكومية مبرراً لتقديمه للمواطنين عند صدور قرار ارتفاع سعر أي مادة كالمشتقات النفطية على سبيل المثال، ولكن الأمر الذي يثير الكثير من التساؤلات أن الأسعار لا تتأثر إيجابياً بانخفاض الأسعار العالمية، فليكن المثال هنا عن أسعار المواد الغذائية، إذ أكدت منظمة الأغذية والزراعة العالمية «الفاو» في تقريرها الأخير الذي نشرته في شهر أيلول الماضي، أن متوسط مؤشر أسعار الأغذية انخفض بمقدار ٢.١ بالمئة في شهر آب عن مستوى في شهر تموز، وقد أظهر هذا التراجع انخفاضاً في أسعار مؤشرات منتجات الألبان والزيوت النباتية واللحوم والحبوب.

وبالإسقاط على الواقع السوري، لم تشهد هذه المواد المذكورة في تقرير المنظمة أي انخفاض يذكر بل على العكس تماماً، وأصل ارتفاعها بشكل كبير، فما السبب؟ وما العوامل التي تتأثر بها الأسعار محلياً والتي تمنع انعكاس أي تحسن عالمي عليها؟

الخبير الاقتصادي محمد كوسا اعتبر في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الأمر لا يرتبط بشكل وثيق بالأسعار العالمية التي من الممكن أن تنخفض نتيجة لانخفاض التكاليف أو زيادة الإنتاج عالمياً وما إلى ذلك، ولكن بالنسبة لأسعار الأغذية محلياً فإن الأمر يختلف، فمثلاً تكاليف إنتاج المواد الزراعية محكومة بعدة أمور منها: أسعار السماد والمياه التي تحد من المساحات المزروعة نتيجة لتجفافها، إضافة إلى ارتفاع أجور النقل كونها تخضع إلى أسعار الطاقة التي تعد مرتفعة أيضاً، والتي تدخل بشكل أساسي في العملية الزراعية للري والتدفئة والرش وغير ذلك، ناهيك عن الحلقات الوسيطة التي لا تقبل بهامش ربح مقبول، فمثلاً عندما يطرح المنتج مادة ما بسعر ٢٠٠٠ ليرة على سبيل المثال، فإن هذه الحلقات تضيق النخيل من التكاليف على هذا السعر منها النقل والتخزين والتبريد، نظراً أن كل هذه العوامل تعطي مؤشراً واضحاً لإمكانية ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية.

وتابع: «لذا فإن المنتجات في سورية محكومة بالتكاليف المضافة داخلياً وإن كانت مصنعة محلياً على اعتبار أنها تحتاج إلى مواد أولية تكون مستوردة من الخارج والتي تتأثر بمعدلات التضخم العالمية، إضافة إلى الحصار الاقتصادي المفروض على سورية ما يتطلب تكاليف عالية لإيصالها إلى الداخل». وفي سياق متصل، أشار كوسا إلى أن أسعار المواد الغذائية ترتفع بسبب قلة الإنتاج نتيجة أزمة المياه الحاصلة مؤخراً، فعادة تقوم على سبيل المثال أحجم الكثير من الأشخاص عن زراعتها نتيجة ارتفاع أسعارها محلياً وعدم إقبال الناس على شرائها، ما أدى إلى قلة العرض، إضافة إلى أن الخطط الزراعية الموجودة لا توضع بدقة وإدارة محكمة، وفيها فغرات تسبب باختراق الخطط وزيادة التكاليف، مؤكداً أن الأسعار تحتاج إلى إيجاد سياسة لإدارة المنتجات الزراعية وضبط تمويني لها.